AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تعزيز كفاءة التحويلات الاجتماعيّة تجارب دولية

منال علي فاطس[1] ا.د قصي عبود الجابري[2]

Manal Ali Fatis Qusay Aboud AL-Jabry

Manal.ali.m1990@uomustansiriyah.edu.iq qaljabery@yahoo.com

كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

المستخلص

يهدف هذا البحث لدراسة دور وسائل الدفع الإلكتروني في رفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة حيث ان استعمال وسائل الدفع الإلكتروني يرفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة من خلال تحسين مستوى الاستهداف للمستفيدين من المساعدات الاجتماعيّة في دول العينة من خلال توفير مبالغ أكبر للمستفيدين منها مما يرفع من كفاءة الإنفاق العام من جهة ويقلل الفقر والتفاوت في توزيع الدخول، من جهة أخرى، مما يتطلب توفير البنى التقنية والتكنولوجيا اللازمة لتنفيذ الدفع الإلكتروني واستقطاب التقنيات المهارات البشرية اللازمة لدفع النفقات العامة كانتشار تقنيات الاتصال وتقنيات المعلومات وشبكات الانترنت التي تعزز مستويات استعمال المواطنين لهذه التقنيات التي تمكن الحكوميّة من تحقيق اهدف السياسة المالية. .

الكلمات المفتاحية : وسائل الدفع الإلكتروني ، التحويلات الاجتماعيّة ،الإمارات العربية المتحدة ، دولة قطر ، مملكة البحرين ، العراق

Abstract :

This research aims to study the role of electronic payment methods in raising the efficiency of social transfers, as the use of electronic payment methods increases the efficiency of social transfers by improving the level of targeting of beneficiaries of social assistance in the sample countries by providing larger amounts to beneficiaries, which increases the efficiency of public spending on the one hand and reduces poverty and inequality in income distribution, and on the other hand, which requires providing the technical infrastructure and technology necessary to implement electronic payment and attract the necessary human skills and technologies to pay

public expenditures, such as the spread of communication technologies, information technologies and Internet networks that enhance the levels of citizens' use of these technologies, which enables the government to achieve the objectives of financial policy .

Keywords : Electronic Payment, Socil Transfers, Inclusion: the United Arab Emirates,Qatar ,Bahrain, Iraq

المقدمة :-

يشهد العالم اليوم تحولاً رقمياً هائلاً حيث اصبحت التكنولوجيا الرقميّة تلعب دوراً اساسياً ومحورياً في تحسين كفاءة وفاعلية مختلف القطاعات ولاسيما القطاع العام ، إذ ان هنالك تحديات تقلل كفاءة التحويلات الاجتماعيّة في ظل استعمال النظم التقليدية مثل ارتفاع التكاليف الإداريّة والماليّة وزيادة تسرب الدعم لغير المستحقين و التوزيع غير العادل للموارد ، إذ إن استعمال التكنولوجيا الرقميّة في التحويلات الاجتماعيّة يمكن ان يحسن كفاءة الانفاق العام اي ان اجراء عملية دفع المساعدات الاجتماعيّة تكون من خلال البطاقات الإلكترونيّة والمحافظ الإلكترونيّة والحسابات الإلكترونيّة وغيرها دون الحاجة الى تحويل مادي للنقد والتواجد المادي للمستفيدين مما يتيح اجراء عمليات الدفع والاستلام بشكل اسهل واسرع وأكثر شفافية وتقليل التكاليف وهدر الوقت في انجاز معاملاتهم .

اولاً : اهمية البحث

تكمن اهمية البحث من تسليط الضوء على التحول الرقمي ودوره في رفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة من خلال استعمال التكنولوجيا المالية لتحسين إدارة وتوزيع المساعدات الاجتماعيّة وزيادة الشفافية والمساءلة لما تحققه من مزايا كالسهولة والسرعة مع مراعاة تحسين مستوى الاستهداف وضمان وصولها الى مستحقيها بشكل أمن وموثوق.

ثانياً : مشكلة البحث

على الرغم من اهمية التحويلات الاجتماعيّة ودورها في دعم الفئات الهشة والمهمشة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، فإن هنالك تحديات تقلل كفاءة هذه التحويلات الاجتماعيّة في ظل استعمال النظم التقليدية مثل ارتفاع التكاليف الإداريّة والماليّة وزيادة تسرب الدعم لغير المستحقين و التوزيع غير العادل للموارد .

ثالثاً : فرضية البحث

ان استعمال التحول الرقمي في نظم التحويلات الاجتماعيّة يرفع من كفاءتها لما تحققه من تحسين الاستهداف وانخفاض التكاليف فضلاً عن زيادة الشفافيّة

رابعاً : أهداف البحث

أ-بيان كيفيّة تأثير وسائل الدفع الإلكتروني في رفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة

ب- كيف يمكن رفع مستوى الشفافية ودقة التحويلات الاجتماعيّة من خلال استعمال وسائل الدفع الإلكتروني.

ت-كيف يمكن تحسين مستوى الاستهداف للمستفيدين من التحويلات الاجتماعيّة من خلال وسائل الدفع الإلكتروني .

ث-التعرف على اهم تجارب دول لدور وسائل الدفع الإلكتروني وذلك في رفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة

خامساً : منهج البحث

من أجل اثبات صحة فرضية البحث وبغية تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الباحثين انها ستعتمد المنهج الاستنباطي (الاستنتاجي) في المقارنة بين الدولة؛ بهدف الكشف عن الدور التي تلعبه وسائل الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي.

سادساً: الأطار الزماني والمكاني للبحث

1. **البعد المكاني**: دراسة، وسائل الدفع الإلكترونيّة ودورها في رفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة بغية التعرف على مسارات النجاح والتحديات التي تواجهها دول العينة لكي يكون بالإمكان وضع توصيات مناسبة لتطوير التجربة العراقيّة في هذا الصدد.
2. **البعد الزماني**: المدة (2010-2022) بالنسبة للدول العينة ولكن بسبب حداثة التجربة العراقيّة في الدفع الإلكتروني تمثلت بالمدة (2017-2022) .

سابعاً: هيكلية البحث

لغرض الإحاطة التفصيلية بجوانب البحث فسيتم تقسيمها إلى محورين الأول سيناقش الأطار المفاهيمي لدور وسائل الدفع الإلكتروني في رفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة، والثاني التجارب الدولية لدور التحول الرقمي في رفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة.

المحور الأول : الإطار المفاهيمي لدور وسائل الدفع الإلكتروني في رفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة

مع التطور الرقمي المتسارع شهدت الأنظمة المالية تحولاً جذرياً في أنظمة الدفع، إذ ساعد اتساع التجارة الإلكترونيّة والخدمات المالية الرقميّة على حدوث مثل هذا التحول الذي أدى الى تطور أنظمة الدفع نحو الأنظمة الرقميّة.

في العصر الحديث ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد ظهرت وسائل الدفع الإلكترونيّة التي تأثر بها الناس نظراً لمزاياها من حيث السرعة والكلفة، فأصبح من السهل على اي شخص في اي مكان ان يحصل على جميع المعلومات التي يحتاجها من شبكة الانترنيت، ومع تطور تكنولوجيا الإلكترونيات والحواسيب التي تم ادخالها في كافة القطاعات فقد فتح المجال لبروز التجارة الإلكترونيّة[1]، وما رافقها من تطور في مجال إدارة وتنفيذ الانشطة المتعلقة بتجارة السلع والخدمات من خلال تحويل الأموال إلكترونيا عن طريق انظمة التسوية، حيث نجم عن استعمال الكمبيوتر والشبكات الرقميّة تغيرات جوهرية في القطاع المصرفي من خلال تقديم خدمات متطورة وبكلفة منخفضة [2]، فبدأ الاستعمال الأول لبطاقات الائتمان في الولايات المتحدة في نهاية الحرب العالميّة الأولى في عام 1956 إذ دخلت بطاقة فيزا VISA لأول مرة تحت اسم Bank

Americard تتبعتها بعد ذلك بطاقة ماستر كارد تحت اسم Master Charge. وتعد بطاقات الائتمان من أكثر وسائل الدفع شيوعاً في العالم حيث يعدُّ هذا النوع من وسائل الدفع الإلكتروني الخطوة الأولى للتحول من طرائق الدفع التقليدي الى الدفع الإلكتروني شائع الاستعمال بين الافراد في ظل التطور التكنولوجي الحالي وصولاً الى النقود الإلكترونيّة والعملات المشفرة.

ان التحويلات الاجتماعيّة في ظل النظام التقليدي الورقي تعاني من عدد من المشكلات ومن أبرزها تأخر صرف المساعدات الاجتماعيّة بسبب الإجراءات الورقية والمعاملات اليدوية مما يؤدي الى تزايد الاخطاء وارتفاع التكاليف الإداريّة مع وجود صعوبة في مراقبة الإنفاق العام والبطؤ في اتخاذ القرارات بسبب الحاجة الى المزيد من الوقت لإكمال الإجراءات والموافقات المتعددة فضلاً عن عدم كفاية البيانات المتعلقة بالنفقات العامة وعدم دقتها مما يؤدي الى زيادة الفساد المالي والإداري في المؤسسات العامة مما يؤثر في فاعلية التحويلات الاجتماعيّة . والمقصود بفاعلية التحويلات الاجتماعيّة مدى نجاح الحكومات في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعيّة من خلال النفقات العامة او مدى قدرة الحكومات في استعمال المال العام بشكل فعال وكفوء لتحقيق أفضل النتائج الممكنة من تحقيق الأهداف المحددة مثل توفير المساعدات الاجتماعيّة و الرعاية الصحية والتعليم ، وإذ ان انجاز الاهداف يحقق الكفاءة والاستدامة ورفاهية اجتماعية طويلة المدى مع توزيع المساعدات الاجتماعيّة بشكل عادل بين فئات المجتمع ومراعاة احتياجاتهم الخاصة لذا فأن التحول الى النظم الإلكترونيّة يحسن من كفاءة وفاعلية التحويلات الاجتماعيّة ، إذ تلعب وسائل الدفع الإلكتروني دوراً هاماً في رفع كفاءة الإنفاق العام وتحسين فاعليته، وذلك من خلال[3]:

-**زيادة الوصول إلى الخدمات المالية:** يمكن لوسائل الدفع الإلكترونيّة أن تزيد من الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المختلفة مما يسمح لها بالوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وبالسرعة وبتكلفة منخفضة. من خلال توفير الخدمات المالية للأشخاص الذين لا يمتكون حسابات مصرفي او توفير الخدمات المالية في المناطق النائية التي لا يتوفر فيها خدمات مصرفية تقليدية مثل المدفوعات المالية باستعمال الهاتف المحمول او التطبيقات المالية.

-**تحسين كفاءة الإنفاق:** يمكن لوسائل الدفع الإلكترونيّة أن تحسن كفاءة الإنفاق العام من خلال توفير خدمات مالية أكثر كفاءة وفعالية، مثل المدفوعات الإلكترونيّة والتحويلات المالية من خلال تقليل التكاليف الإداريّة مثل تكاليف الطباعة والبريد وتقليل الوقت اللازم للإنجاز المعاملات وتقليل الاخطاء المرتبطة بالمدفوعات المالية مثل أخطاء إدخال البيانات وتتبع المدفوعات لمالية التي تقلل من المشاكل المتعلقة بالمدفوعات المفقودة ويمكن تلخيصها بالاتي

- **تقليل التكاليف:** يمكن لوسائل الدفع الإلكتروني أن تقلل التكاليف المرتبطة بالإنفاق العام، مثل تقليل التكاليف الإداريّة وتكاليف المعاملات المالية.
- **زيادة الشفافية والمساءلة:** يمكن لوسائل الدفع الإلكترونيّة أن تزيد من الشفافية والمساءلة في الإنفاق العام من خلال توفير معلومات دقيقة ومفصلة حول الإنفاق العام وتقليل المخلفات المالية مما يسمح بمراقبة أفضل للإنفاق العام وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
- **تحسين التخطيط المالي:** يمكن لوسائل الدفع الإلكترونيّة أن تحسن من مستوى التخطيط المالي للإنفاق العام من خلال توفير المعلومات الدقيقة وتتبع النفقات العامة وتحليلها مما يساعد في تحديد انماط واتجاهات الإنفاق وتقليل الأخطاء في ادارة الإنفاق

العام مما يساعد على تحسين الدقة وتوفير الوقت في إدارة الإنفاق العام مما يرفع من مستوى كفاءتها ويسمح بتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

- **زيادة الفاعلية في تقديم الخدمات:** يمكن لوسائل الدفع الإلكترونيّة أن تزيد من فاعلية تقديم الخدمات العامة، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعيّة.

ان الدفع الإلكتروني للتحويلات الاجتماعيّة يمكن ان يسهم في الضبط الجيد والدقيق لطبيعة المستفيدين من التحويلات النقدية الاجتماعيّة بأقل تكلفة من جهة ، ومن جهة أخرى فأن الدفع الإلكتروني للمشتريات العامة قد يسهم في تحقيق مكاسب اقتصادية مهمة على صعيد خفض التكاليف المترتبة على تلك المشتريات بنسبة 20%، فضلاً عن زيادة حدة التنافس بين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتقليل مستويات الفساد الحكومي، وتستخدم الحكومة الدفع الإلكتروني للحماية الاجتماعيّة بالشكل التالي[4]:-

1- نظام الحماية الاجتماعي المعتمد على البطاقة الذكية: تستخدم بعض الدول نظام البطاقة الذكية لتنفيذ البرامج الخاصة للخدمات الاجتماعيّة التي تتمكن من تخزين بيانات المستفيد من الحماية الاجتماعيّة على شريحة مضمنة بالبطاقة بما في ذلك المعلومات البيومترية من أجل المصادقة على هوية صاحبها، بعد التأكد من جميع المعلومات المتعلقة بالهوية المخزونة على الشريحة، وغالباً ما تكون هذه البطاقات أكثر ملائمة في المناطق الريفية، وفي الاماكن التي تكون فيها البنى التحتية أقل تطوراً، كما تستخدم دول أخرى الشريط المغناطيسي الذي يكون مثبتا بالبطاقة التي تمنح للمستفيد من التحويلات الاجتماعيّة لإجراء المدفوعات، والسحب وترتبط هذه البطاقة بحساب مصرفي لكل من الحكومة (منفذ التحويل) والاسرة (المستفيد من التحويل).

يتطلب ذلك شريط ممغنط وبطاقة ذكية ونقطة بيع (POS) وعادةً ما يكون متصلاً ببطاقة ممغنطة لإجراء المعاملات وإجراء عمليات السحب والدفع عبر أجهزة الصراف الآلي، وتكون كل بطاقة مرتبطة بمؤسسة مالية وسيطة تمكن حاملها من الوصول الى خدمات مالية أخرى، فضلاً عن أنظمة الحلقة المغلقة والمفتوحة (closed and open-loop systems) المعروفة باسم الادوات محددة الغرض، والتي تسمح للمستفيد الوصول الى الأموال فقط من خلال الوكلاء المعنين او أجهزة الصراف الآلي.

تعتمد الدول بعض على قسائم الهاتف المحمول لدفع التحويلات الاجتماعيّة مما يمكن المستفيدين من التحويلات الاجتماعيّة من إجراء معاملاتهم من اي متجر تتوفر فيه نقطة بيع على عكس القسائم الورقية، والتي غالباً ما تستخدم لمرة واحدة وفي متاجر محددة ولمدة زمنية محددة، وتتيح تقنيات التحويلات الاجتماعيّة المعتمدة على الهاتف المحمول للمستفيدين مزيدا من المرونة في إجراء المدفوعات والسحب النقدي باستعمال رقم التعريف الشخصي، للتحقق من احقية المستفيد ويقوم الوكلاء بالدفع للمستفيد واسترداد الاموال من مزود الهاتف المحمول مع وجود إمكانية محدودة للوصول الى الخدمات المالية حيث تتم جميع المعاملات من خلال مزود شبكة الهاتف المحمول.

2. نظام الحماية الاجتماعي المعتمد على الهاتف المحمول: يعدُّ نظام تحويل الاموال عبر الهاتف المحمول أكثر تطوراً إذ انه يسمح للمستفيد بإجراء عمليات السحب النقدي وتحويل الاموال ودفع الفواتير، وشراء السلع والدفع من خلال رصيد نقدي من

خلال ملكيتهم لمحفظة مالية متوفرة عبر الهاتف المحمول او حساب مصرفي، حيث يتم إجراء التحويل النقدي الى حساب المستفيد بواسطة الجهات الحكوميّة المنفذة لبرنامج التحويلات الاجتماعيّة عبر مشغل شبكة المحمول

عادةً ما تكون الحكومة اي الجهة المانحة للتحويل تمتلك حساب مشترك مع شركة الهاتف المحمول المشغل للخدمة التي ترتبط فيها الحسابات الفردية للمستفيدين وتقوم الحكومة بتزويد مشغل الهاتف المحمول بقائمة المستفيدين التي تم تحديدها بأرقام التعريف الشخصية الفريدة والمبلغ المخصص لكل منهم، ويقوم مشغل شبكة الهاتف المحمول بعد ذلك بإجراء عمليات التحويل من الحساب المشترك الى الحسابات الفردية، ويتلقى المستفيد أشعاراً بالاستلام عبر الرسائل القصيرة، ويتم تشغيل النظام بالكامل من خلال مشغل الهاتف المحمول الذي تديره شركات الاتصال في تلك الدول، ولا يوجد عموماً إمكانية النفاذ الى المزيد من الخدمات المالية التي تتجاوز وظائف الدفع ما لم يكون مشغل شبكة الهاتف المحمول قادراً على ذلك[5].

3. نظام التحويلات الاجتماعيّة المعتمد على تقنيات القياسات الحيوية: تعتمد بعض الدول على تقنية القياسات الحيوية في إطار التحويلات الاجتماعيّة بهدف التعرف على قزحية العين وبصمة الاصبع والوجة لتوثيق المعاملات، ويمكن تحديد لهوية البايومتريه لتجنب الحاجة لاستعمال البطاقات الإلكترونيّة والهواتف المحمولة، وارقام التعريف الشخصية من خلال العمل كنظام مستقل لتقديم الخدمات المالية، وتقتصر إمكانية النفاذ الى التحويلات الاجتماعيّة عبر هذه التقنية على أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع التي يمكنها التعامل مع هذه التقنيات بما يمكن المستفيد من الحصول على خدمات مالية أوسع، وغالباً ما يتم اللجوء الى هذه التقنية كإجراء أمني إضافي، لأنها تقلل من فرص الاختراق مما يجعلها أكثر أماناً، على الرغم من ان هذا النظام ذات تكلفة عالية ، وقد يكون من الصعب الوصول الى خدمات مالية أكثر انتشاراً، مما يحد من الشمول المالي، وتواجه تقنية القياسات الحيوية تحدياً كبيراً يتمثل في كونها تتمثل بالأساس حلقة مغلقة محدودة الغرض يمكن لعدد قليل من أجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع التعامل بها ومن ثمّ تقيد عدد المستفيدين منها[6].

ان توافر الخدمات العامة ضرورة ملحة بعد أن أسهم القطاع الخاص في الارتقاء بمستوى تجربة العملاء، وبات متوقعاً من الحكومات مواكبة هذا التطور، إلا أن هذه المسألة ترتبط في كثير من الأحيان بثقة الأفراد في حكوماتهم، وقد تبين أن المواطنين الذين يشعرون بالرضا عن الخدمات العامة أكثر ميلاً إلى الثقة في أداء الحكومات إجمالاً ، إذ ان أتمتة المعاملات تعمل على تعزيز الإنتاجيّة بدرجة كبيرة، وتقليل الأعمال المتراكمة وتحرير الموارد وتوجيهها للأولويات الأخرى، وهي ميزة أخرى شهدناها في أعقاب جائحة "كوفيد - 19 حينما كانت السرعة والمرونة لتقديم الخدمات الحيوية (مثل إعانات البطالة والخدمات الطبية أمراً بالغ الأهمية، كما يستفيد موظفو القطاع العام من الرقمنة، حيث تقلل المهمات المتكررة الموكلة إليهم ويزداد رضا المواطنين وهو ما يفسح المجال لمستويات أعلى من الرضا الوظيفي، وأن التحول الى الدفع الإلكتروني تأثير ايجابي كبير على ثقة وايمان المواطنين بالحكومة ورضا المواطنين عن الخدمات المقدمة، ويعدُّ هذا تأثير طبيعي مع الأخذ في الاعتبار أن أداء الحكومة يتحسن إذا كان هناك تحول حقيقي.

ان توفير الوقت من أكثر العوامل التي تواجه المواطنين حيث إن الوجود الفيزيائي في أماكن الحصول على الخدمات ضمن أوقات العمل الرسمية مما يضطر بعضهم إلى ترك أعمالهم وأشغالهم لإتمام معاملاتهم الحكوميّة، بالإضافة إلى الوقت الطويل الذي يستهلكه في الحصول على هذه الخدمات. كما أن استعمال الدفع الإلكتروني داخل المؤسسات الحكوميّة تعتمد

على توفير الوقت والجهد للأشخاص من خلال جعل الخدمات أكثر كفاءة، وتعزيز التكامل والترابط بين الجهات الحكوميّة والمواطن بهدف الانتقال من مفهوم الوحدات المنعزلة إلى نهج الحكومة الرقميّة الشاملة والمتكاملة، كما ويعزز قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة وتوفيرها للمواطنين بجودة أعلى وقدرة على الوصول في كل مكان وعلى مدار الساعة، وهذا بدوره يحسن مستوى التفاعل بين المواطنين وحكوماتهم. فضلاً عن تشجيع المواطنين على استعمال التكنولوجيا والخدمات الرقميّة أي القدرة على إيصال الجوانب الإيجابية لهذه الخدمات، إذ انهم يميلون أكثر لتقدير النتائج مثل توفير الوقت وسهولة الاستعمال [7].

من الجدير بالذكر ان للدفع الإلكتروني تأثيراً ايجابياً وهاماً في مكافحة الفساد، وذلك من خلال تحسين المسائلة والشفافية في مؤسسات القطاع العام، وتعد ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات آثار مدمرة، إذ لم تسلم منه أي دولة في العالم متقدمة كانت أو متخلفة صور عديدة منها الرشوة، فضلاً عن تحويل وتبييض الاموال والتهرب الضريبي والجمركي، والتعسف وسوء استعمال الوظيفة وتفشي المحسوبية والوساطة في تنفيذ المعاملات [8]. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن للتحول الرقمي أثراً ايجابياً في تخفيض معدلات الفساد حيث ان تبادل المعلومات بين الحكومات والشعوب يشجع الانفتاح والمواطنة والشفافية وذلك من خلال الحد من عدم تناسق المعلومات، وأتمتة الإجراءات، تقييد حرية التصرف للموظفين العموميين وتقليل الوسطاء والبيروقراطيّة[9].

بالإضافة الى ان للدفع الإلكتروني آثاراً واسعة النطاق فهو يعزز الكفاءة التشغيلية، التي تتضمن تقليل تكاليف المعاملات وتخفيض أعباء الموازنات بشكل عام وهذا بدوره يؤثر إيجابياً على الإنتاجيّة. ويعد التحول الإلكتروني من أبرز وأهم الملفات التي طرحتها الحكومات، حيث يسهم هذا التحول في القضاء على الفساد والبيروقراطيّة، وذلك من خلال إتاحة الخدمات إلكترونياً لجميع المؤسسات والمواطنين بطرق بسيطة وتكلفة ملائمة في أي وقت وأي مكان ولا تقل حاجة القطاع العام إلى التقنية عن حاجة القطاع الخاص إليها، فلدى القطاع العام من المشكلات الإداريّة ما يدفعه دائما إلى البحث عن حلول لهذه المشكلات، ومن هذه الحلول تغيير أسلوب الإدارة من التقليدي الجامد إلى الأسلوب الإلكتروني المرن، القضاء على البيروقراطيّة والروتين، حيث إن الانتقال من المعاملات الورقية إلى الإلكترونيّة يساهم في شكل كبير في تطور النظام السياسي والقبول الشعبي، فهو سيوفر الوقت والجهد لأن الخدمة ستتم بدون عواقب أو صعوبات تذكر [10].

من جانب آخر ساعد الدفع الإلكتروني على تقليل البيروقراطيّة غير الفاعلة وتحقيق وفورات مالية فمثلاً انخفضت تكلفة كل معاملة الى 50% لبرامج الحماية الاجتماعيّة في الإمارات، وكذلك انخفضت مستويات من الاحتيال والفساد فمثلا استعمال الدفع الإلكتروني من خلال الهاتف المحمول أدت الى استعادة المدفوعات الإلكترونيّة للعاملين في مجال الرعاية الصحية التي كانت تسرق رواتبهم ودفع الرسوم إلكترونياً الذي يقضي على مستويات مرتفعة من الفساد والرشوة.

لقد أحدثت جائحة كورونا ثورة في اقتصاديات العالم وحياة الافراد وللحفاظ على نمط الحياة والعادات ونمط الاستهلاك في ظل إجراءات التباعد المفروضة لاحتواء فيروس كورونا، قامت الحكومات بتسريع التحول الرقمي بالاستفادة من هذه الأدوات الإلكترونيّة التي يمكن للمواطنين استعمالها وذلك لتقديم خدمات أكثر بساطة [11].

المحور الثاني : التجارب الدولية لدور التحول الرقمي في رفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة

سيتم التطرق في هذا المطلب الى عدة تجارب لبيان الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في رفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة وكالآتي: -

أولاً : تجربة الإمارات العربية المتحدة لدور التحول الرقمي في رفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة

تُعدّ الإمارات العربية المتحدة ذات تجربة رائدة في مجال الدفع الإلكتروني بإطلاق مبادرة الحكومة الإلكترونيّة عام 2014، من خلال توقيع اتفاقية تفاهم بين حكومة دبي الذكية والهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، حيث كلفت الأخيرة بإعداد استراتيجية تعزيز التحول الرقمي، ويساعدها في ذلك المصرف المركزي لدولة الإمارات الذي وضع "استراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة فيها (Fintch Strategy) بهدف توفير بيئة مستدامة للتقنيات المالية الحديثة على المدى الطويل، ويمثل عامل دعم ومساعدة في مسار التحول الرقمي عدد من الهيئات الحكوميّة مثل: هيئة أبو ظبي الرقميّة ووزارة الاقتصاد وغيرها من الهيئات المعنية بالتحول الرقمي[12].

أن من أهم الإجراءات التي اتخذتها الإمارات في مجال رقمنة الخدمات المالية، هي فتح المجال أمام الشركات الناشئة في ميدان التكنولوجيا المالية، الأمر الذي جعلها تحتل المرتبة الأولى في استضافة 50% من الشركات الدفع الناشئة[13] ، إذ أسست شركة الدفع Compareit4me عام 2011، تمكن المستخدمين من مقارنة الأسعار ومميزات تلك المنتجات بما يوفر عليهم وقت البحث ودفع رسوم كبيرة مقابل خدمات لا تستحق. كما أسست عام 2012 شركة الدفع Beam Wallet، التي تتيح للمستخدمين ربط بطاقاتهم الائتمانية بتطبيقها الخاص للحصول على تسوق بدون نقود ورقية حيث بلغ عدد المستخدمين لتطبيقها 350 ألف حتى منتصف عام 2016 في أكثر من ثلاثة آلاف متجر في الإمارات، وشركة Bitoasis التي أسست عام 2014، وهي أول شركة ناشئة في تقديم العملات الإلكترونيّة المشفرة، وهي المحفظة الآمنة تسمح للأفراد بشراء البيتكوين وأيضا إرسال الأموال إلى جميع أنحاء العالم بسرعة وبدون امتلاك حساب مصرفي ، وشركة Finerd مختصة في إدارة الثروات أسست سنة 2015، وتقدم حلولا للاستثمار مخصصة، دخل الفرد وقابلية المخاطرة والأفق الزمني هذه المنصة التي تعدُّ أول مستشار رقمي آلي في الإمارات، وشركة Democrance التي أسست عام 2015، تربط هذه الشركة شركات التأمين الكبرى بالعديد من مشغلي خدمات الهاتف المحمول، وذلك لتقديم منتجات التأمين الأساسية في المناطق التي لا تصل اليها الخدمات، وشركة Now Money التي تأسست عام 2016، وهي أول تطبيق خدمات مصرفية للهاتف النقال، حيث تقدم الشركة لأرباب العمل حسابا مصرفيا لكل موظف، ويمكن للموظفين فيما بعد استعمال خاصية تحويل الأموال وسنتطرق في هذا المطلب إلى واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الإمارات سعيا منها لتعزيز وصول الأفراد إلى الخدمات المالية من خلال الدفع الإلكتروني.

ان رقمنة الإنفاق العام يسهم في تحسين فاعلية التحويلات الاجتماعيّة من خلال أنشاء قواعد بيانات أكثر دقة للحصول على الدعم الحكومي، وتوجيه التحويلات النقدية عن طريق قنوات ووسائل الدفع الإلكتروني بطريقة سهلة وآمنة، وبخصوص الآلية المتبعة للتقديم التحويلات الاجتماعيّة يتم التسجيل عبر المواقع الإلكترونيّة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعيّة وتودع المبالغ مباشرةً في حساباتهم البنكية ويلاحظ من الجدول (1) ان وسائل الدفع الإلكتروني قد ازدادت من (20.2) مليون وسيلة

دفع إلكترونية في عام 2010 الى (47.4) مليون وسيلة دفع إلكترونية في عام 2022 لتحقق معدل نمو بلغ (7.37 %) خلال مدة الدراسة؛ إذ تمكنت الامارات من خفض عدد المستفيدين من المساعدات الاجتماعيّة من (328) الف نسمة في عام 2010 الى (284) الف نسمة بمعدل انخفاض بلغ (2.30-%) كما مبين في الشكل (1) ،. ولقد تم تقدير معامل الارتباط بين وسائل الدفع الإلكتروني وعدد المستفيدين من التحويلات الاجتماعيّة الذي بلغ (0.31) مما يدل على وجود ارتباط بينهما حيث تشير الى ان زيادة وسائل الدفع الإلكترونيّة تؤدي الى زيادة عدد المستفيدين كما زادت قيمة التحويلات الاجتماعيّة من (22.1) مليار دولار في عام 2010 الى (41.5) مليار دولار في عام 2022 بمعدل نمو بلغ (5.80%) ومن ثمّ زيادة النفقات الجارية من (46) مليار دولار في عام 2010 الى (70) مليار دولار في عام 2022 بمعدل نمو بلغ (3.56%) إذ سجلت قيمة التحويلات الاجتماعيّة الى النفقات الجارية (54%) كمتوسط خلال مدة الدراسة. كما قُدرَ معامل الارتباط بين وسائل الدفع الإلكتروني وقيمة التحويلات الاجتماعيّة الذي بلغ (0.98) وهو قريب جداً من الواحد الصحيح مما يدل على وجود ارتباط قوي بينهما اي كلما زادت وسائل الدفع الإلكتروني زادت قيمة التحويلات الاجتماعيّة.

شكل (2) عدد المستفيدين من المساعدات الاجتماعيّة في الامارات العربية المتحدة للمدة 2010-2022 الف نسمة

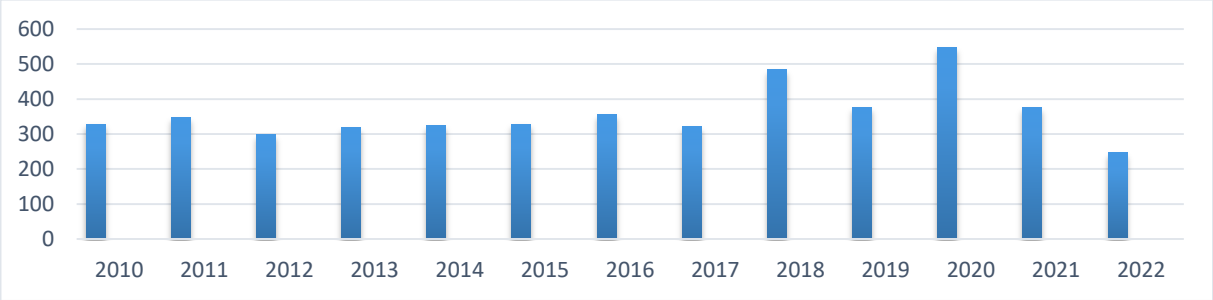

المصدر : من عمل الباحثين استنادا الى جدول(1) .

حيث ان وجود الارتباط الموجب بين عدد المستفيدين وقيمة التحويلات الاجتماعيّة ظهر نتيجة قيام الامارات بتحسين مستوى الاستهداف عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني مما ادى الى زيادة الدعم المالي للفئات المستهدفة من كبار السن والارامل والمطلقات وذوي الهمم والعاجزين مع توسع نطاق البرامج الاجتماعيّة التي تقدمها الحكومة الإماراتية مثل برنامج الضمان الاجتماعي الذي يوفر الدعم لمالي للفئات المحتاجة ، فضلاً عن تحسين كفاءة تقديم الخدمات الاجتماعيّة نتيجة الاستهداف الدقيق لمستحقي خدمات الحماية الاجتماعيّة ومنع تسرب الدعم لغير المستحقين وهذا ما يتحقق بفعل الرقمنة الناجم عن ربط البيانات من خلال استعمال الحوسبة السحابية وتقييم احتياجات الفئات المستهدفة؛ فضلا عن البحث الاجتماعي والتعاون مع الجهات الحكوميّة والرقابة والمتابعة الدورية مما حقق تحسن في المستوى المعيشي لهم[14].

جدول (1) علاقة وسائل الدفع الإلكتروني بنظام الإلكتروني للتحويلات الاجتماعيّة للمدة 2010-2022 مليار دولار

السنة	إجمالي الدفع الإلكتروني (مليون وسيلة)	المستفيدين من المساعدات الاجتماعيّة	قيمة التحويلات الاجتماعيّة	النفقات الجارية	نسبة التحويلات الاجتماعيّة الى النفقات الجارية 5
2010	20.2	328	22.1	46	48.0
2011	22.1	347	22.8	47	48.5
2012	23.5	299	24.1	49	49.2
2013	27.1	318	24.5	51	48.0
2014	28.9	325	26.9	53	50.8
2015	29.3	328	27.3	56	48.8
2016	30.8	357	28.8	60	48.0
2017	34.8	322	32.7	57	57.4
2018	35.8	483	37.4	55	68.0
2019	40.2	377	38.4	62	61.9
2020	43.7	547	38.7	67	57.8
2021	44.8	375	39.3	69	57.0
2022	47.4	248	41.5	70	59.3
المتوسط %					54.0
معدل النمو المركب %	7.37	-2.30	5.80	3.56	
معامل الارتباط		0.31	80.9		

المصدر : من عمل الباحثين استناداً الى الامارات العربية المتحدة ، وزارة شؤون مجلس الوزراء المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء على الموقع الإلكتروني https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/home.aspx

ثانياً : تجربة دولة قطر لدور التحول الرقمي في رفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة

يعد التشغيل الفعال والموثوق للبنية التحتية للأسواق المالية التي تسهل التنفيذ السلس للمدفوعات الإلكترونيّة أمرا ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي واستقرار النظام المالي، ومنذ سنوات عديدة قام مصرف قطر المركزي بتنفيذ العديد من أنظمة الدفع لتلبية احتياجات الدفع الإلكتروني لمختلف شرائح المجتمع، فضلا عن ذلك فان السياسات الهادفة لتحويل قطر الى اقتصاد رقمي وطبقاً لأهداف رؤية قطر 2030 هي عملية مستمرة وازداد الاهتمام بها في عام 2020 عندما اصبح التباعد الاجتماعي هو المعيار الجديد؛ بسبب جائحة كورونا وقد اتخذ مصرف قطر المركزي العديد من المبادرات لتقوية البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونيّة.

في هذا السياق استطاعت المؤسسات المالية الوسيطة تلبية احتياجات الطلب على الدفع الإلكتروني من خلال أصدار مصرف قطر المركزي تعليمات لمحال الصرافة لتبني اجراءات إلكترونية أمنة المتمثلة (بأعرف عميلك إلكترونيا) لاستقطاب عملاء جدد دون إلزام الجمهور بزيارة محال الصرافة وتوجيه محال الصرافة بتحويل الاموال من خلال تطبيقات الانترنت والهاتف النقال ، وفي ظل انتشار جائحة كورونا قام المصرف المركزي بأطلاق نظام الدفع بالتجزئة الذي يوفر التسوية الفورية للتحويلات المالية والمدفوعات الإلكترونيّة خلال 24 ساعة على مدار اليوم. إذ يلاحظ من الجدول (2) ان إجمالي وسائل الدفع الإلكتروني قد زادت من (14.9) مليون وسيلة دفع في عام 2010 الى (36.7) مليون وسيلة دفع في عام 2022 بمعدل نمو بلغ (7.80%) استطاعت دولة قطر خلال مدة الدراسة من تخفيض عدد المستفيدين من نظام التحويلات الاجتماعيّة من(22) الف نسمه في عام 2010 الى (19) الف نسمه في عام 2022 كما مبين في الشكل (2) والجدول (2) بمعدل انخفاض بلغ (1.21-%) فقد تم تقدير معامل الارتباط بين وسائل الدفع الإلكتروني وعدد المستفيدين من التحويلات الاجتماعيّة الذي بلغ (0.19-) مما يدل على وجود ارتباط عكسي ضعيف بينهما حيث تشير الى ان زيادة وسائل الدفع الإلكترونيّة تؤدي الى انخفاض عدد المستفيدين ان سبب ذلك يعود الى ان وسائل الدفع الإلكتروني ساهمت بشكل أكبر في تحسين مستوى الاستهداف للمستفيدين من التحويلات الاجتماعيّة ومن ثم تقليص عدد المستفيدين مما ساعد على تحسين كفاءة الانفاق الحكومي فضلاً عن ذلك فأن تحسن المستوى المعيشي للأسر القطرية ادى الى انخفاض أعداد الاسر التي تحتاج الى الدعم الاجتماعي فضلاً عن تزايد فرص العمل المتاحة وبالإضافة الى قيام الحكومة القطرية بتنفيذ برنامج التدريب والتأهيل لتمكين الأسر من الحصول على وظائف وتحسين مستواهم المعيشي كما انخفض عدد الارامل والاسر المحتاجة والايتام والعاجز عن العمل وأسر سجين[15].

شكل(2) اعداد المستفيدين من النظام الإلكتروني للتحويلات الاجتماعيّة في قطر للمدة 2010-2022 الف نسمة

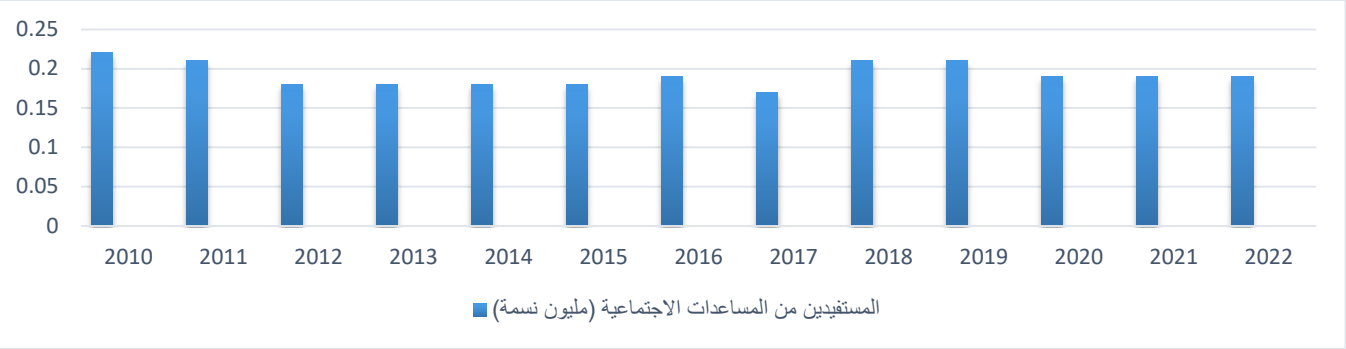

المصدر :من عمل الباحثين استنادا الى جدول (2)

لقد ارتفعت قيمة التحويلات الاجتماعيّة من (7.3) مليار دولار في عام 2010 الى (17.5) مليار دولار في عام 2022 بمعدل نمو بلغ (7.56%) مما ادى زيادة النفقات الجارية من (30) مليار دولار في عام 2010 الى (37) مليار دولار في عام 2022 بمعدل نمو بلغ (1.76%) وكذلك نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعيّة مثل برنامج الدعم المالي للأسر ذات الدخل المحدود وذوي الإعاقة وكبار السن مع توسيع برنامج الدعم الاجتماعي ليشمل الأسر التي تعاني من صعوبات مالية بما يتلائم مع استراتيجية التنمية الوطنية لعام 2011 التي تهدف الى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين القطريين كما أطلقت قطر منصة الاقربون في عام 2021 لدعم الفئات المحتاجة وبرنامج الكفالات للأيتام وذوي الإعاقة وطلاب العلم وتحسين تقديم الخدمات لمستحقيها لتعزيز الكفاءة والفاعلية للخدمات المقدمة من خلال رقمنة نظام التحويلات الاجتماعيّة، وبخصوص الآلية المتبعة للتقديم التحويلات الاجتماعيّة يتم التسجيل عبر المواقع الإلكترونيّة لوزارة التنمية الاجتماعيّة والاسرة وتحويل مبلغ الضمان الاجتماعي الى حساباتهم البنكية وبذلك تمكنت حكومة قطر من تحقيق المكاسب ومنها: خفض التكاليف الإداريّة المصاحبة لتقديم برنامج التحويلات الاجتماعيّة من خلال استعمال الحوسبة السحابية، توفير الخدمات للمستفيدين على مدار 24 ساعة من خلال تقديم الطلب دون الحاجة لحضورهم الى مراكز الجهات المعنية، توسع نطاق التغطية وشمول عدد اكبر من المستفيدين، الاستهداف الدقيق للمستحقين خدمات الحماية الاجتماعيّة ومنع تسرب الدعم لغير المستحقين وهذا ما يتحقق بفعل الرقمنة الناجم عن ربط البيانات . ولقد تم تقدير معامل الارتباط بين وسائل الدفع الإلكتروني وقيمة التحويلات الاجتماعيّة الذي بلغ (0.97) وهو قريب جداً من الواحد الصحيح مما يدل على وجود ارتباط قوي بينهما اي كلما زادت وسائل الدفع الإلكتروني زادت قيمة التحويلات الاجتماعيّة ويمكن تبرير سبب ذلك ان انخفاض عدد المستفيدين نتيجة تحسن مستوى الاستهداف ساهم بشكل كبير في توفير مبالغ أكبر للمستفيدين من هذه التحويلات مما ساعد على تحسن كفاءة الإنفاق الحكومي من جهة وتخفيض مستويات الفقر والتفاوت في توزيع الدخول من جهة أخرى.

جدول (2) علاقة وسائل الدفع الإلكتروني بنظام الإلكتروني للتحويلات الاجتماعيّة في دولة قطر للمدة 2010-2022 مليار دولار

السنة	إجمالي وسائل الدفع الإلكتروني	المستفيدين من المساعدات الاجتماعيّة	قيمة التحويلات الاجتماعيّة	النفقات الجارية	قيمة التحويلات الى النفقات الجارية%
2010	14.9	22	7.3	30	24.3
2011	16.0	21	8.2	31	26.5
2012	18.3	18	9.6	33	29.1
2013	20.7	18	11.2	35	32.0
2014	23.0	18	11.9	36	33.1
2015	23.3	18	12.4	37	33.5
2016	24.7	19	13.9	38	36.6
2017	25.5	17	14.9	35	42.6
2018	26.2	21	14.9	37	40.3
2019	29.1	21	15.3	39	39.2
2020	30.6	19	15.8	33	47.9
2021	33.4	19	16.9	34	49.7
2022	36.7	19	17.5	37	47.3
معدل النمو المركب %	7.80	-1.21	7.56	1.76	37.1
معامل ارتباط		0.19	0.97		

المصدر :من عمل الباحثين استنادا الى دولة قطر ،جهاز التخطيط والاحصاءعلى للموقع الإلكتروني https://www.npc.qa/ar/aboutus/Pages/datapublication.aspx

ثالثاً : تجربة مملكة البحرين لدور التحول الرقمي في رفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة

ضمن إطار الجهود التي بذلها مصرف البحرين المركزي لتعزيز التحول الرقمي وتوفير الخدمات المالية المبتكرة يواصل المصرف في تطوير الدفع الإلكتروني وضمان كفاءة واستقرار البنية التحتية المالية، فقد حقق مصرف البحرين المركزي تقدماً في أحدث منتجات الدفع الإلكترونيّة والتسوية التي تقلل من استعمال النقد في المعاملات المالية والتي تسهل تقديم الخدمات المصرفية للأفراد. وقد أعلن مصرف البحرين المركزي عن سلسلة من الإجراءات لتسهيل عدد من مبادرات التكنولوجيا المالية، كأنشاء وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار وأطلاق صندوق الحماية التنظيمي للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية وتقديم تراخيص للمصارف الرقميّة، لذا لا بد من تقسيم هذا المطلب الى نقطتين اساسيتين للتعرف على هذه التطورات في التكنولوجيا المالية وانعكاسها على الدفع الإلكتروني في مملكة البحرين[16].

يسعى مصرف البحرين المركزي من خلال استراتيجية التحول الرقمي إلى تبني أحدث التقنيات في مجال أنظمة المدفوعات والتسويات الإلكترونيّة بما يساعد على التحول التدريجي إلى أنظمة رقمية والتقليل من استعمال النقد في المعاملات المالية بما يساعد على تسهيل تقديم الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات، ويُشجع هذه المؤسسات على الإسراع في الانتقال إلى هذه المرحلة ومواكبة التطورات التقنية بما يعود بالفائدة على الاقتصاد ويتماشى مع أفضل الممارسات العالميّة، وفي هذا السياق قام المصرف وضمن استراتيجية التحول الرقمي بإنشاء وحدة للتكنولوجيا المالية والابتكار واستحداث البيئة الرقابية التجريبية للشركات الناشئة في مجال التقنية المالية وترخيص المؤسسات المالية في مجال التقنيات المالية بالإضافة إلى ترخيص البنوك الرقميّة وسيواصل جهوده في هذا المجال بالتنسيق مع القطاع المالي وتقديم كافة التسهيلات لترخيص هذه الخدمات المصرفية الجديدة[17].

لطالما تميز مصرف البحرين المركزي باعتماده منهجية داعمة للابتكار والتطوير وخلق قطاع خدمات مالية أكثر كفاءة، من خلال تهيئة بيئة متكاملة لتحفيز الأنشطة الابتكارية، ومن هذا المنطلق، يؤكد المصرف على التزامه بدعم الأُطر القانونية والتنظيمية بالسياسات والتشريعات اللازمة لتطوير قطاع المدفوعات، وعلى مواصلة تقييم المخاطر المحتملة على القطاع المالي والمصرفي. كما يؤكد على أهمية تعزيز تدابير حماية المستهلكين، وتطوير الاجراءات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب طبقا لأفضل الممارسات العالميّة التي من شأنها تحقق الأهداف.

لقد خاض المصرف عدة تجارب ايجابية في مجال تطوير قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech). ففي منتصف عام 2017، قام المصرف بإطلاق البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox) التي أتاحت للشركات المالية من جميع أنحاء العالم، فرصة اختبار نماذج أعمالهم المبتكرة وتقديم خدماتهم للعملاء المتطوعين بشكل مباشر في بيئة تمتاز بالسلاسة في التنظيم والاشراف، إذ قام المصرف حتى تاريخه بدراسة وتقييم مجموعة متنوعة من طلبات دخول البيئة الرقابية التجريبية[18]، وبناء على ذلك، تم منح تصاريح لاثني عشر شركة تقدم خدمات وحلول ذات طابع ابتكاري ومنها، منصات لتداول العملات الرقميّة، وأجراء للتحويلات المالية الدولية باستعمال تقنيات متطورة والاستشارات الروبوتية ومنصات تجميع المعلومات المصرفية باستعمال تقنية واجهات برمجة التطبيقات المصرفية المفتوحة (Open Banking APIs) وهي واجهات تتيح للبنوك مشاركة بيانات العملاء والخدمات المصرفية بشكل أمن وذلك لتحسين الخدمات المالية وتعزيز الشفافية

والمنافسة ودعم الشمول المالي وغيرها من الحلول التكنولوجية المتطورة. وفي نفس السياق إصدار قواعد ارشادية خاصة بالحوسبة السحابية وكجزء من مبادرات تطوير قطاع المدفوعات والتحويلات، قام المصرف بتوسيع نطاق الخدمات الخاضعة للرقابة والمتاحة لمقدمي خدمات الدفع وخدمات معالجة البطاقات وبالسماح لهم بإصدار بطاقات مسبقة الدفع "متعددة الاستعمال" بهدف تعزيز الشمول المالي وتمهيد الطريق أمام دخول الشركات الغير مصرفية إلى تقديم الخدمات المصرفية.

كما تمثل وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار في مصرف البحرين المركزي عضو في كل من: فريق العمل الدائم للتقنيات في مجال القطاع المالي بدول مجلس التعاون الخليجي، والشبكة العالميّة للابتكار المالي" (Global Financial Innovation Network-'GFIN)[19] ،ان الدفع الإلكتروني يساهم في رفع كفاءة نظم التحويلات الاجتماعيّة ومكافحة الفساد، وتحسين فاعلية التحويلات الاجتماعيّة، ويلاحظ من الجدول (3) ان إجمالي وسائل الدفع الإلكتروني قد زادت من (8.1) مليون وسيلة دفع الكتروني في عام 2010 لتصل الى (30.4) مليون وسيلة دفع الكتروني في عام 2022 بمعدل نمو بلغ (11.65%)

حيث تمكنت مملكة البحرين خلال مدة الدراسة من زيادة عدد المستفيدين من(12) الف نسمه في عام 2010 الى (27) الف نسمه في عام 2022 بمعدل نمو بلغ (6.99%)، كما مبين في الشكل (3) والجدول (3) ولقد تم تقدير معامل الارتباط بين وسائل الدفع الإلكتروني وعدد المستفيدين من التحويلات الاجتماعيّة الذي بلغ (0.81) مما يدل على وجود ارتباط قوي بينهما حيث تشير الى ان زيادة وسائل الدفع الإلكترونيّة تؤدي الى زيادة عدد المستفيدين في البحرين ، كما زادت قيمة التحويلات الاجتماعيّة من (1.70) مليار دولار في عام 2010 الى (3.13) مليار دولار في عام 2022 بمعدل نمو بلغ (5.22%) بسبب زيادة النفقات الجارية من (4.95) مليار دولار في عام 2010 الى (9.031) مليار دولار في عام 2022 بمعدل نمو بلغ (5.14%) إذ تراوحت قيمة التحويلات الى النفقات الجارية بين (31.5%) كحد أدنى في عام 2015 و(42.3%) كحد أعلى في عام 2017 بمعدل نمو بلغ (0.08%). ولقد تم تقدير معامل الارتباط بين وسائل الدفع الإلكتروني وقيمة التحويلات الاجتماعيّة الذي بلغ (0.78) مما يدل على وجود ارتباط قوي بينهما اي كلما زادت وسائل الدفع الإلكتروني زادت قيمة التحويلات الاجتماعيّة في البحرين.

شكل (3) اعداد المستفيدين من النظام الإلكتروني للتحويلات الاجتماعيّة في مملكة البحرين للمدة 2015-2021 الف نسمة

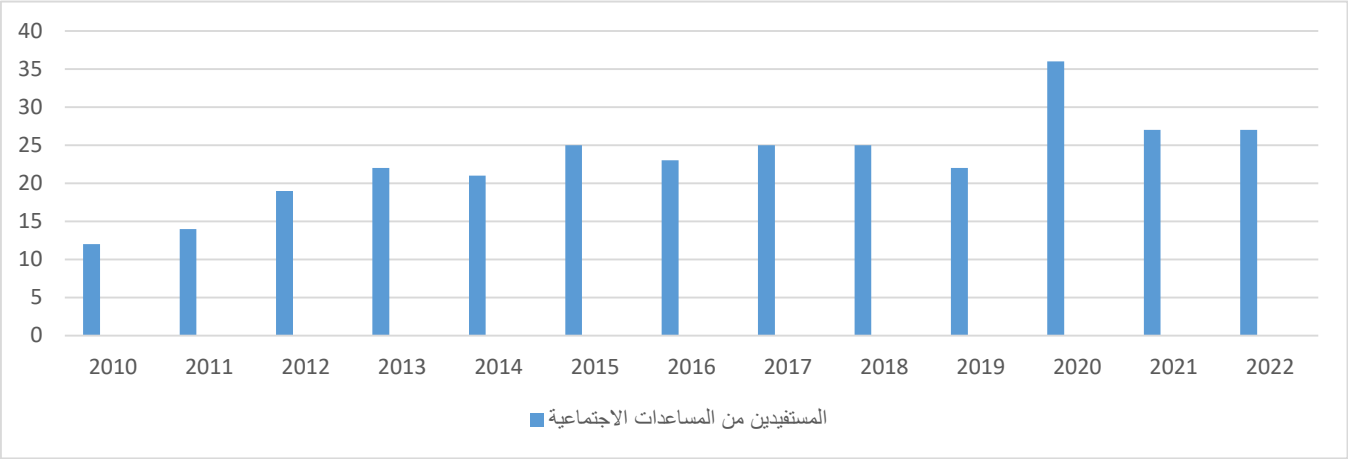

المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى جدول (3) .

نتيجة قيامها بتقديم دعم مالي للفئات الفقيرة مثل علاوة الغلاء وتقديم التعويض النقدي مقابل رفع الدعم عن اللحوم كما قامت بإنشاء مؤسسات حكومية انسانية مثل مؤسسة دعم الخير والبر والاحسان ودار الأمان للمعنفين ودار الكرامة للمشردين واجرت البحرين عدة تحديثات على نظام المساعدات الاجتماعيّة الذي تم إنشاءه عام 2008 لتعزيز تقديم للخدمات من خلال رقمنة نظام التحويلات الاجتماعيّة، وبخصوص الآلية المتبعة للتقديم التحويلات الاجتماعيّة يتم التسجيل عبر المواقع الإلكترونيّة لوزارة التنمية الاجتماعيّة وتودع المبالغ مباشرةً في حساباتهم البنكية او من خلال تقديم الطلب عن طريق البريد الإلكتروني بحيث يتولى الموظف عملية التسجيل الكترونياً وايداع مبلغ الضمان الاجتماعي في حساباتهم البنكية، وبذلك تمكنت الحكومة البحرينية من تحقيق المكاسب ومنها: خفض التكاليف الإداريّة المصاحبة لتقديم لبرنامج التحويلات الاجتماعيّة ، توفير الخدمات للمستفيدين ، توسع نطاق التغطية وشمول عدد اكبر من المستفيدين، الاستهداف الدقيق للمستحقين خدمات الحماية الاجتماعيّة ومنع تسرب الدعم لغير المستحقين[20].

جدول (3) علاقة وسائل الدفع الإلكتروني بنظام التحويلات الاجتماعي في مملكة البحرين للمدة 2010-2022 مليار دولار

السنة	اجمالي وسائل الدفع الإلكتروني	المستفيدين من المساعدات الاجتماعيّة	النفقات الجارية	قيمة التحويلات الاجتماعيّة	قيمة التحويلات الى النفقات العامة
2010	18.	12	4.95	1.70	34.3
2011	99.	14	6.392	2.28	35.7

39.0	**2.61**	**6.688**	**19**	**10.9**	**2012**
40.3	**3.08**	**7.625**	**22**	**12.5**	**2013**
36.5	**2.99**	**8.205**	**21**	**15.6**	**2014**
31.5	**2.60**	**8.257**	**25**	**17.1**	**2015**
38.0	**3.14**	**8.271**	**23**	**19.6**	**2016**
42.3	**3.57**	**8.432**	**25**	**22.2**	**2017**
41.3	**3.66**	**8.859**	**25**	**23.1**	**2018**
36.0	**2.98**	**8.289**	**22**	**25**	**2019**
35.6	**3.21**	**9.01**	**36**	**25.9**	**2020**
35.7	**3.10**	**8.681**	**27**	**28.5**	**2021**
34.7	**3.13**	**9.031**	**27**	**30.4**	**2022**
0.08	**5.22**	**5.14**	**6.99**	**11.65**	**معدل النمو المركب %**
	0.78		**0.81**		**معامل الارتباط**

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى هيأة المعلومات والحكومة الإلكترونيhttps://www.iga.gov.bh

رابعاً: تجربة العراق لدور التحول الرقمي في رفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة

ان الدفع الإلكتروني يساهم في مكافحة الفساد، وتحسين فاعلية التحويلات الاجتماعيّة ، إذ يلاحظ أن إجمالي وسائل الدفع الإلكتروني في العراق قد اتجهت بشكل تصاعدي، إذ ارتفعت من(11.1) مليون وسيلة دفع في عام 2018 الى (28.5) مليون وسيلة دفع عام 2022 محققه بذلك معدل نمو مركب بلغ (26.56 %) للمدة ذاتها ويعود ذلك الى زيادة انتشار الخدمات المالية والمصرفية للدفع الإلكتروني وزيادة استعمالها نتيجة ارتفاع مستوى الوعي الثقافي والمالي في العراق ومع قيام القطاع المصرفي بزيادة مستوى انتشار أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع والسحب النقدي، وفقا لتوجيهات البنك المركزي العراقي في تعزيز هذه الخدمات، وهذا يأتي ضمن جهوده المبذولة لتحقيق أهدافه في تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني وتسهيل المبادلات المالية الإلكترونيّة من قبل المواطنين والمؤسسات في العراق[21]، كما إن عملية توطين الرواتب أسهمت بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي داخل العراق من خلال زيادة عدد الحسابات المصرفية التي تم إنشاؤها للموظفين وزيادة عدد

البطاقات الإلكترونيّة التي تم منحها لهم، كذلك زيادة الخدمات المالية التي تقدمها المصارف لأجل جذب الموظفين لديها، وزيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور[22].

كما سعى البنك المركزي العراقي الى توفير الوصول الشامل والعادل الى الخدمات المالية والمصرفية للجميع بغض النظر عن دخلهم وموقعهم الجغرافي، إذ تُعّد الحسابات الإلكترونيّة والبطاقات والمحافظ الإلكترونيّة وسائل سهلة وامنة لإدارة الاموال بشكل إلكتروني، حيث تمكن العراق خلال مدة الدراسة من زيادة عدد المستفيدين من(4.5) مليون نسمه في عام 2018 الى (6.4) مليون نسمه في عام 2022 بمعدل نمو بلغ (9.2%)، كما مبين في الشكل (4) والجدول (4) ولقد تم تقدير معامل الارتباط بين وسائل الدفع الإلكتروني وعدد المستفيدين من التحويلات الاجتماعيّة في العراق الذي بلغ (0.97) مما يدل على وجود ارتباط قوي بينهما حيث تشير الى ان زيادة وسائل الدفع الإلكترونيّة تؤدي الى زيادة عدد المستفيدين في العراق .

شكل (4) اعداد المستفيدين من النظام الإلكتروني للتحويلات الاجتماعيّة في العراق للمدة 2018-2022 مليون نسمة

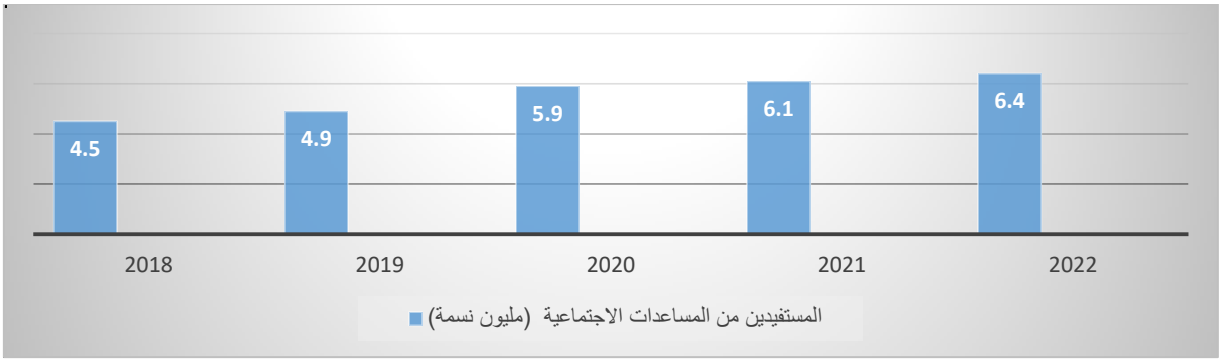

المصدر من عمل الباحثين استنادا الى الجداول(4)

كما زادت قيمة التحويلات الاجتماعيّة من (6.24) ترليون دينار في عام 2018 الى (8.84) ترليون دينار في عام 2022 بمعدل نمو بلغ (10%) بناء على زيادة النفقات الجارية من (67.05) ترليون دينار في عام 2018 الى (104.94) ترليون دينار في عام 2022 بمعدل نمو بلغ (11.85%) إذ زادت قيمة التحويلات الى النفقات الجارية من (9.3 %) في عام 2018 الى (8.4 %) في عام 2022 بمعدل نمو بلغ (15.24- %) نتيجة عدم قدرة الحكومة العراقيّة على تلبية الحاجات الاجتماعيّة المتزايدة للسكان مع تزايد معدلات البطالة والفقر في العراق. كما وتم تقدير معامل الارتباط بين وسائل الدفع الإلكتروني وقيمة التحويلات الاجتماعيّة في العراق الذي بلغ (0.99) مما يدل على وجود ارتباط قوي بينهما اي كلما زادت وسائل الدفع الإلكتروني زادت قيمة التحويلات الاجتماعيّة في العراق .

جدول (4) علاقة وسائل الدفع الإلكتروني بنظام التحويلات لاجتماعية في العراق للمدة 2010-2022 ترليون دينار

السنة	إجمالي وسائل الدفع الالكروني	المستفيدين من المساعدات الاجتماعيّة (مليون نسمة)	قيمة التحويلات الاجتماعيّة	النفقات الجارية	قيمة التحويلات الى النفقات الجارية %
2018	11.1	4.5	6.24	67.05	9.3
2019	15.1	4.9	6.76	87.3	7.7
2020	19.5	5.9	7.54	72.87	10.3
2021	24.2	6.1	8.19	89.53	9.1
2022	28.5	6.4	8.84	104.94	8.4
معدل النمو المركب %	26.58	9.2	9.10	11.85	-15.24
معامل الارتباط		0.97	0.99		
					8.9

المصدر: من عمل الباحثين أستناداً الى ، البنك المركزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية بأعداد مختلفة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1. ان استعمال وسائل الدفع الإلكتروني يرفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة من خلال تحسين مستوى الاستهداف للمستفيدين من المساعدات الاجتماعيّة في دول العينة من خلال توفير مبالغ أكبر للمستفيدين منها مما يرفع من كفاءة الإنفاق العام من جهة ويقلل الفقر والتفاوت في توزيع الدخول ومن جهة اخرى ومنع تسرب الدعم لغير المستحقين.
2. ان استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في رفع كفاءة التحويلات الاجتماعيّة في العراق تواجه العديد من التحديات لعل اهمها ضعف البنية التحتية التكنولوجية وضعف الوعي المالي وضعف الاطر التشريعية واللوائح التنظيمية لاستعمال وسائل الدفع الإلكترونيّة.

3. ان هنالك تأخر في تطبيق النظم الإلكترونيّة لتقديم الدعم للفئات الهشة والفقيرة في العراق على الرغم من شمول عدد أكبر من المستفيدين الا انها وبسبب الحاجة المتزايدة للفئات المستفيدة منها لم تظهر زيادة واضحة في قيمة التحويلات الاجتماعيّة ما يعكس تدني في مستوى الاستهداف.
4. هنالك ارتباط بين التحول الرقمي وكفاءة التحويلات الاجتماعيّة حيث ظهر الارتباط بين وسائل الدفع الإلكتروني واعداد المستفيدين وقيمة التحويلات قريبة من الواحد الصحيح مما يشير الى ارتباط قوي بينهما.
5. تمكنت دول العينة من خلال التحول الرقمي تحسين ادارة وتوزيع الموارد المالية بين الفئات الاجتماعيّة
6. لا زال هناك تحديات تقنية واجتماعية تواجه التحول الرقمي في التحويلات الاجتماعيّة

ثانياً : التوصيات

1. بناء استراتيجيات حكومية لدعم انتشار الدفع الإلكتروني وتطويره بما يحقق نقلة في السياسة المالية وتقديم الخدمات الحكوميّة التي تنعكس بشكل ايجابي في رفع مستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعيّة مع ضمان امن المعلومات وسلامتها فضلاً عن ضرورة تشريع قوانين لتفعيل التوقيع الإلكتروني ودعم الدفع الإلكتروني مع وضع اطر تنظيمية ملائمة وبناء استراتيجيات تطبق الدفع الإلكتروني.
2. توفير البنى التقنية والتكنولوجيا اللازمة لتنفيذ الدفع الإلكتروني واستقطاب التقنيات المهارات البشرية اللازمة لدفع النفقات العامة كانتشار تقنيات الاتصال وتقنيات المعلومات وشبكات الانترنت التي تعزز مستويات استعمال المواطنين لهذه التقنيات التي تمكن الحكوميّة من تحقيق أهداف السياسة المالية.
3. إنشاء بوابة وطنية موحدة للدفع الإلكتروني بهدف تيسير المعاملات على المستفيدين من خلال تحديد جهة مركزية مرتبطة معلوماتياً بالجهات الحكوميّة ذات العلاقة.
4. نشر ثقافة استعمال وسائل الدفع الإلكتروني لضمان استفادة المواطنين من مزاياها من خلال الورش والندوات التوعوية.
5. تطوير ألاطار التشريعي والتنظيمي لعمل شركات الدفع الإلكتروني بما يخص حماية بيانات المستفيدين.
6. ربط برامج الحماية الاجتماعيّة بتطوير الرقمنه الوطنية لغرض تحسين الاستهداف.
7. الاستفادة من تجارب دولة الامارات في الرقمنه الإلكترونيّة وقطر والبحرين في تحسين كفاءة الإنفاق في مجالات الحماية الاجتماعيّة .

المصادر :

1. Ehramikar, Soheila, The Enhancemeat of Credit Card Fraud Detectioa Systems using Machine Learning Methodology, A thesis submitted in conformity with the requirements for the degree of Master of Applied Science Department of Chernical Engineering and Applied Chemistry, University of Toronto, 2000,p.1

2. Working Group on E-commerce, WTO Plurilateral Negotiations on Trade-related Aspects of Electronic Commerce, 2017,p.1.

3. Wright,N and Yolandat T, "The future of public procurement in the era of digitalization", World Bank 2018.N and Yolandat , 2018, p.1.

4. Susan Lund et , The Value of Government Payments in Developing Economies , IMF, elibrary based on McKinsey Global Institute analysis ,2015 ,p.34.

5. Gaspar ,V, Verdier G , The digital Gamble New Technology transforms Fiscal Policy,2018, p.12.

6. OECD Innovative Government Case study IndiaAadhaar,2018 ,p.6.

7. M .Todaro. , Economic Development , Seven Edition, Addison Wesley , 2000 ,p.78.

8. مراد محبوب، قرقب مبارك ، التحويلات المالية عبر الهواتف المحمولة، بين المتطلبات والتحديات مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، 2018، ص. 128.

9. Kelly, G, The Digital Revolution in Banking Bankingv, Paper No89 Washington Group of Thirty Washington ,2014 ,p.172.

10. حنان محمد القيسي، دراسة في تمويل الاحزاب السياسية في العراق، مجلة كلية القانون الجامعة المستنصرية، مجلد 11 عدد 13،14، ص.21.

11. Susan Lund et al, "The Value of Digitizing Government Payments in Developing Economies", IMF elibrary based on McKinsey Global Institute analysis 2017 ,p.21.

12. سفيان قعلول، الوليد طلحة، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات مصدر سابق، ص.4.

13. بنية حيزية ، ابتسام عليوش قربوع، تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 03 ، المركز الجامعي، تامنغست، الجزائر، 2018، ص. 54-56.

14. صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصادات العربية ، العدد الرابع ، 2020، ص.8.

15. دولة قطر ، المجلس الوطني للتخطيط 2023 ، ص.214.

16. مملكة البحرين ، مصرف البحرين المركزي، التقرير الاقتصادي السنوي 2022، مصدر سابق ، ص. 49.

17. قعلول سفيان ، الوليد طلحة، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، مصدر سابق ، ص.21.

18. مملكة البحرين ، مصرف البحرين المركزي، التقرير الاقتصادي السنوي ،2017 ، ص.46: على الموقع التالي www.cbb.gov.bh

19. مملكة البحرين، مصرف البحرين المركزي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2018، ص.56، على الموقع التالي www.cbb .gov.bh

20. احمد معوش ، والوليد طلحة، رقمنة التحويلات الاجتماعيّة في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 2021 ، ص.13.

21. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي ،قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2022، ص. 127.

22. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي ،قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2021 ، ص.128.